

Distr.: General
16 December 2019
Arabic
Original: English



تنفيذ الفقرة ٦ من القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠)

التقرير السابع عشر المقدم من الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مُقدّم عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠) الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم إليه تقارير خطية كل ستة أشهر عن صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تتضمن تقييماً لمدى استمرار الامتثال لأحكام الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، التي تقتضي من العراق أن يودع نسبة ٥ في المائة من عائدات صادراته من مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق. ويتناول هذا التقرير السابع عشر التطورات التي استجدت منذ صدور تقرير السدس عشر (S/2019/531) في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

ثانياً - التطورات

٢ - ظل مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، في إطار ممارسته لسلطته بشأن الترتيبات التي تكفل صرف المدفوعات لصندوق التعويضات، يرصد عن كثب المبالغ المودعة في الصندوق. وواصلت أمانة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات أيضاً تعاونها مع لجنة الخبراء الماليين العراقية، وهي الهيئة الإشرافية المسؤولة عن مراقبة عائدات النفط العراقية وأوجه استخدامها والإبلاغ عنها.

٣ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، عقد مجلس الإدارة دورته السادسة والثمانين. وأثناء الجلسة العامة الافتتاحية، أعاد وفد العراق تأكيد التزام الحكومة بالوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ومجلس الإدارة ذات الصلة. ورحّب مجلس الإدارة باستمرار التزام الحكومة بالوفاء بالتزاماتها، وأشار إلى أنه بموجب القرار ٢٧٦ (٢٠١٧)، فإن النسبة المئوية للعائدات المودعة في صندوق التعويضات سترتفع اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ من ١,٥ في المائة إلى ٣ في المائة.

٤ - وبلغ متوسط الإيرادات الشهرية لصندوق التعويضات للسنة الحالية حتى الآن ٨٥ مليون دولار. ومنذ صدور تقرير السدس عشر، سددت لجنة التعويضات دفعتين فصليتين للكويت، الأولى قدرها



٢٧٠ مليون دولار في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٩ والثانية قدرها ٢٥٠ مليون دولار في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وبعد تسديد هاتين الدفعتين، بلغ مجموع التعويضات التي سَدَّدتها اللجنة حتى الآن ٤٨,٩ بليون دولار، وبذلك يبقى مبلغ يناهز ٣,٥ بلايين دولار يتعين دفعه للكويت لتسوية المطالبة الأخيرة المتبقية. واستناداً إلى مستويات الإيرادات الحالية للصندوق وإلى التوقعات الحديثة، فإن اللجنة ما زالت متجهة وفقاً للمسار المحدد نحو سداد المطالبة غير المدفوعة في عام ٢٠٢١، وهو ما ستُختتم به الولاية المنوطة بها.

٥ - وأود أن أذكر بأن العائدات المتأتية من مبيعات صادرات العراق من النفط والمنتجات النفطية تودع في الحساب الذي حل محل صندوق تنمية العراق. ولم تكتمل بعد مراجعة حسابات ذلك الحساب عن عام ٢٠١٨ ولن تكون مراجعة الحسابات عن عام ٢٠١٩ جاهزة إلا بعد مرور وقت معين. ومع ذلك، واستناداً إلى مستويات الإيرادات الحالية للصندوق التعويضات وما أعرب عنه مجلس الإدارة من ارتياح إزاءها، أعرب عن ارتياحي إزاء التزام حكومة العراق المستمر بالامتثال لالتزاماتها بإيداع المبالغ المستحقة للصندوق.

٦ - وفي الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديري المتواصل لحكومة العراق ولجنة الخبراء الماليين العراقية لتعاونهما المستمر مع لجنة التعويضات.